المستخلص

إنتقلت النزاعات المسلحة في تسعينيات القرن الماضي من حروب بين الدول، إلى نزاعات داخل حدود الدولة الواحدة، ولم تعد تجري الحروب الحديثة داخل ساحات القتال فحسب، بل يستعر أُتونها داخل المدن والقرى على أيدي قوات غير محترفة في أغلب الاحيان، ولغرض تحقيق أهداف سياسية وإقتصادية وأيديولوجية للأطراف المتنازعة داخلياً، تفجرها في الغالب نزاعات دينية وعرقية تعيشها شعوب تلك البلدان.

وفي العراق فإن النزاعات، ولاسّيما بعد العاشر من حزيران عام 2014 واحتلال التنظيمات الارهابية لمدن وقرى عديدة، أتت على كل شيء، فقتلت وهجرت الإنسان، ودمرت بناه التحتية ورأس ماله المجتمعي (المدارس، المستشفيات، الطرق والجسور والسدود، المحطات والمطارات)، ناهيك عن تدمير بناه الفوقية (التشريعات والأنظمة والقوانين)، والإطار الأكبر لها هو مؤسسات الدولة ألتي حكمت عمل البنى التحتية، ونتيجة لذلك أصبح أكثر من (90%) من ضحايا حروب اليوم هم المدنيون في المجتمعات المتأثرة بالنزاع، مع شبه انهيار كامل للبنى التحتية، ترافق ذلك مع ازمة غير مسبوقة في حركة السكان، نتيجة التهجير القسري للمواطنين جراء الحروب.

وفي كل الأحوال، وبعد أن وضعت النزاعات أوزارها، يتطلع المجتمع في المناطق العراقية المُحَررة لمرحلة ما بعد إنتكاسة عام 2014، إلى بدء مرحلة جديدة من البناء والتأهيل، وإعادة الوضع إلى ما كان عليه سابقاً، عبر سياسات لإعادة تأهيل تلك المجتمعات على المستويات كافة، وإستخدامها كفرصة لإعادة تنظيم الدولة والمجتمع المتضررين جراء النزاع.

ويتم ذلك عبر تسوية سياسية شاملة تنجز المصالحة المجتمعية وتعزز الوحدة الوطنية، ومعالجة الخلل في بعض المواد الدستورية وصولاً إلى ايجاد نظام انتخابي ملائم، واعادة تأهيل وتطوير الاجهزة الامنية، وإعادة توطين النازحين وتأمين مقومات الحياة الاساس لهم، وصولاً الى تحقيق الاندماج المجتمعي، وإعادة اعمار البنى التحتية في المناطق المحررة، والحد من الفساد المستشري في البلاد، و العمل على نشر ثقافة السلام بين أفراد المجتمع عبر سياسات تربوية لإرساء ثقافة اللاعنف داخل المجتمع.